الفصل الثاني عشر

تأسيس مركز البحوث العربية والإفريقية

كانت بوادر التحول الساداتي تتوالي عقب حرب 1973 مباشرة، خاصة عقب توقيع اتفاقيتي فض الاشتباك الأول (1974) والثاني (1975)، حيث اكتشفنا بعد ذلك أن الاتفاق هو المقدمة الفعلية لكامب ديفيد. وأعني هنا التعبير عن جوهر القرار الإستراتيجي بالخروج من دائرة الناصرية، ومشتقاتها عن شعارات التحرر، والتقدمية، والاشتراكية وعدم الانحياز، تحولًا إلى دائرة عالم الغرب الرأسمالي ومشتقاته عن الانفتاح الاقتصادي والثقافي أيضًا، وإعلان السادات أن 99 ٪ من أوراق اللعبة في يد الأمريكيين. وبدت كل الأطراف تبحث عن معالم "مصر جديدة". فثمة مَنْ يبحث عن الحرية والتعددية السياسية، وهناك من يبحث عن السوق والاستثمارات

بالاتجاه غربًا، حيث سـوق "الكتلة الشرقية" متخلف ولا يسعف نشطاء الكمبرادورية الجديدة.

واجهت قوى اليسار موقفًا صعبًا نسبيًّا بين مواجهة السادات وتحولاته الاجتماعية السلبية من جهة، والرغبة في استثمار الهامش المتاح باسم التعددية للتمايز عن حالة الاندماج السابقة في "الاتحاد الاشتراكي" من جهة أخرى، ولو بمراعاة التوازن مع محددات السادات، ورسائله المهددة بالتشدد مع اليسـار طول الوقـت، إلى حد الضغط لقبول القيادات التقليدية لليسـار بفكرة "المنابر" المؤقتة (لليسار واليمين والوسط!). ومن هنا برز دور شباب السـبعينيات (أو ما نسميه الآن جيل السـبعينيات) ليعبر بجدية أكثر عن الاتجاهات الاشتراكية التي تتنوع بين أفراد الجيل، مما سبق التعرض له. أما أنا فقد قبلتُ في النهاية دخول حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بعد إعلانه حزبًا عام 1976، والتفاهم حول عضويتي في الحزب الشيوعي المصري، مع استمرار حواري الودي مع التنظيمات الأخرى التي تباينت في درجة التشدد، وهي تعرف أنني رجل معتدل ومؤسسي، وأتحرك بهدوء، وشاغلي الأساسي في الحقيقة هو العمل الإفريقي والكتابة عن إفريقيا..!

كان في السـاحة لغط كبـير حول المعرفة بمجتمعاتنـا العربية، ومصر تحديدًا. وظهرت مؤسسـة "مركز دراسات الوحدة العربية" وبرز بسرعة دورها العلمي والتثقيفي منذ 1976 بقيادة مناضل عراقي واقتصادي عربي مهم هو د. خيرالدين حسيب، وقلنا ها هي القوى القومية تشق طريقها في

معركة المواجهة بالمعرفة، عبر مؤسسة قومية تتسم بالموضوعية إلى حد كبير، وتنطلق مجلداتها بين مثقفي مصر باعتزاز واضح. وكان قد سبقه في ذلك بأثر جذري أكبر، مركز الأبحاث الفلسطيني الذي أسسته منظمة التحرير الفلسطينية، بإشراف باحثين قوميين كبار مثل فايز صايغ (1956) وأنيس صايغ (66/ 1977)، ليقدما مثالًا حقيقيًّا للبحث العلمي حول القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، والفكر القومي العربي.

وإذا ما مضينا قليلًا في تأسيس فكرة الاهتمام البحثي لدى القوى اليسارية كدليل على جدية عملها في المجتمع، فسوف نعود لجهد اليسار السابق منذ عام 1946، حين أسست مجموعة شبابها "مركز الأبحاث"، والمجلة القريبة منه "الفجر الجديد"، بمساهمات علماء شبان أمثال عبد العظيم أنيس وأبو سيف يوسف وأحمد شكري. وواصل هؤلاء مع غيرهم الجهد في تأسيس دور النشر (الفكر/ الغد) لنفس معنى الاهتمام بالبحث والفكر الجديد.

لم تكن الساحة إذن فارغة من فكرة المشروعات البحثية الأهلية والقومية، رغم تقديرنا لمؤسسات البحث الحكومية وشبه الحكومية في مصر الناصرية، وغيرها من البلدان العربية، مما له حديث آخر. خاصة وأن مؤسسة مثل الأهرام بقوة نفوذ محمد حسنين هيكل، رسخت التقليد في قيام مؤسسات غير حكومية للبحث الجاد خاصة في العلوم الاجتماعية والسياسية، مهما كان الرأي في مواقفه أو خدماته للقضايا الناصرية ثم الساداتية، وبروح الاحترام للتعددية والتنوع.

ومن المؤسف أن قوى اليسار ذات التاريخ في جهد البحث العلمي، لم تكن تمتلك مشروعًا في هذه الفترة من أوائل السبعينيات حتى بعد إقامة حزب التجمع، الذي جمع نخبة ممتازة من مثقفي وعلماء اليسار. ولم يستطع الحزب الوفاء بوعود أطلقها حول إنشاء مركز بحثي حزبي داخله، كما كان يعد بالمبالغات المألوفة للدكتور إسماعيل صبري عبد الله، رغم تعدد المناسبات لإثارة هذه القضية، مما جعله مجرد "مصد" لأية اقتراحات أخرى، مكتفيًا بمكتبه الخاص باسم "منتدى العالم الثالث"، الذي أطلقه بعد مشروع سمير أمين في إقامة المركز الرئيسي بداكار. (أغلق الفرع المصري بمنتهى البساطة بعد وفاة إسماعيل صبري مباشرة عام 2006، رغم مساهمات علمية فكرية بارزة أَمِلنا أن يستمر إصدارها، ومنها "مصر 2020" على سبيل المثال).

في مثل هذه الأجواء من المساهمات، التنافسية أحيانًا، ومع انطلاق التعددية الساداتية، وسياسات الانفتاح الاقتصادي، واحتضان "السياسات الغربية" بهمة واضحة، بدأت النخبة المصرية تشعر أيضًا بإقبال "الباحثين الغربيين" على الحضور لمصر، وتجنيد الفرق البحثية من الشبان المصريين، بل والتحرك النشط من مواقع سواء أمريكية أو فرنسية، بحيث قال البعض إن الباحثين المصريين سيصيرون "صبية" لدى قرنائهم الغربيين. وستبقى المرجعية للكتابات هي "وصف مصر بالأمريكاني".

وبينما تدفع الأجواء للتفكير في الجديد، أو بالأحرى تجديد مصادر اليسار من منابع الفكر التقدمي، لم تسع الدار المنتمية لعالم اليسار، مثل "دار الثقافة

الجديدة"، لخدمة هذه الرغبة في التعميق والتجديد، بل استمرت تستجلب أكثر "البضائع الثقافية السوفييتية" تخلفًا، من الكتب الرخيصة المترجمة في موسكو، بما لا يثير إلا حنق المثقفين المصريين والعرب الراغبين في اقتناء شيء مختلف. وأتاح ذلك ترديد أسوأ الأحكام على الدار، وتعميم ذلك على الحزب الشيوعي المصري الذي سمح بهذة المهزلة، وحولها فقط إلى "ساتر" لا قيمة له. واستمر الوضع كذلك لبضع سنوات حتى وفقت الدار بإدارة جديدة (ماجدة رفاعة) ذات أفق ثقافي وعملي أوسع، فقد تعاونت مع محمود العالم لإصدار مجلة قضايا فكرية (1985 – 2005) من الدار كأهم مصدر للفكر الماركسي والتقدمي لعدة سنوات، فضلًا عن تطوير واجهتها بتكوين دار العالم الثالث بترجماتها المتنوعة وتشريفها بإدارة صنع الله إبراهيم الذي جعلها أكثر انتماءً للواقع الثقافي المصري.

وقد فوجئت عند زيارتي لموسكو (1989) وتوجهي لمعهد الاستشراق، ومعهد الدراسات الإفريقية على سبيل المثال، بإنتاج سوفييتي أعمق وأكثر اختلافًا عما تروجه دار الثقافة الجديدة. وسمعت أيضًا إشاعات عن "اللوبي" أو "البيزنس" "الشغال" وراء هذا الحال! فازددت حنقًا على الفساد السوفييتي، بجوار حنقي على أفكارهم شديدة الجمود والتخلف عن القضايا الإفريقية، فيما كاد أن يتحول مرة إلى مشادة في معهد الدراسات الإفريقية بموسكو حول حق إريتريا في تقرير المصير، وحول وقوفهم في صف العسكريين من إثيوبيا وغيرها نتيجة فكريات ساذجة أو ما سمي بالتحريفية عن "الضباط الوطنيين الثوريين" في بلدان العالم الثالث، وكان ذلك لتمرير موقفهم من

دول التحرر الوطني سلبًا أو إيجابًا في مواجهة الزحف الصيني على القارة، لكن هذه المحافظة جاءت في وقت تغلي فيه شعوب القارة تمهيدًا لانتفاضات 1989 – 1991 التي عرفت بالربيع الإفريقي، لتغيير الأوضاع القديمة.

كانت مجموعة العمل مع الكُتَّاب الفلسطينيين والشباب الفلسطيني – كما سبق القول – هي أحد مجالات التحرك في العمل الثقافي الوطني. وكان وجودي في الجمعية الإفريقية 1975/ 1980 لا يكفي للتعبير عن هذا الاتجاه، مكتفيًا بالإشراف على الرابطة الإفريقية محافظة على وطنية العمل الإفريقي. وجاء التفكير في تأسيس مركز وطني للبحوث كضرورة حتمية للرد على "وصف مصر بالأمريكاني"... ولاحظت أن حساسيات قد تنشأ مع بعض المثقفين الوطنيين والتقدميين إزاء قبولهم "بالتعاون" أو المساعدة في بعض هذه البحوث الأوروبية".

سوف أذكر هنا دورًا لصديقة إنجليزية "ليز عوني" السابق الإشارة لها ولزوجها المهندس عصام عوني، التي أعانتني بثقافتها الأوروبية الواسعة للتعرف على نماذج من أشكال الاجتهادات – حتى الفردية – لإنشاء مراكز بحوث ذات طابع استقلالي. تذكرنا معًا مراكز بحوث كنت أراسلها، قائمة في لندن حول المستعمرات البرتغالية حتى زرتها في غرف صغيرة قرب شارع أكسفورد نفسه، وذكرت لي ليز عوني وصحبتني إلى دار "إيثاكا" المتخصصة – كناشر ومركز بحثي – عن السودان والشرق الأوسط، بجهد شاب استعمل ميراثه لهذا الغرض، حتى صارت من الدور المرموقة. ومثلها

رأيــت تجربة دار "زد" (Zed Books) التقدمية في اختياراتها، بل وتذكرت جهود "لأمين ديوب"، وزوجته في إنشاء دار "بريزانس أفريكن" (Presence Africaine) في باريس وبجوار السربون لخدمة فكرة مدرسة "النجريتيد" (Négritude) وإنتاجها الفكري برعاية سنغور وسيزير، رموز هذه المدرسة. وشرفــت بالمرور عليها دائمًا مثل المرور على "هارماتان" (L'Harmattan) المكتبة الأكثر اهتمامًا بإفريقيا مرات مروري بباريس.

اســتحضرت هذه التجارب، وكان الأكثر إلحاحًا وحضورًا من بينها تجربة "سمير أمين" في داكار في إدارة "معهد التخطيط التابع للأمم المتحدة" (African Institute for Economic Development and Planning, IDEP)، ومع تعبه من بيروقراطية الأمم المتحدة أسس "منتدى العالم الثالث" (Third World Forum, TWF) ليكــون محفــلًا لتحرير البحــث الاجتماعي، وإلى جواره كانت مســاهمته في تأسيس المجلس الإفريقي للبحوث الاجتماعية (CODESRIA). التجارب الثلاث كتب عنها سمير أمين مؤخرًا في "مذكراتي" (دار العــين 2017). كنت أعرف مواقعهــا في الثقافة الإفريقية والتحررية بحكم صلتي المباشرة بسمير أمين منذ 1973، وبعدد من المثقفين التقدميين الذين تعاونوا معه لإقامة هذه الصروح العلمية والفكرية التقدمية، بما جعلها شــاغلي طول الوقت أتحدث عنها لمثقفي مصر الراغبين في النهوض، على الطريقة الإفريقية! وما أقلهم..!

لم يجــرِ معي أي نقاش حول مثل هذه الأفــكار أو الوقائع في دائرة أي

حزب سياسي أو حركة سياسية بمصر، لكن ذلك كان يتردد دائمًا في دائرة مثقفين وطنيين، يتابعون مناقشات مماثلة في الجامعات أو المراكز الثقافية، حول مدرسة التبعية، أو مدرسة "فرنكفورت"، أو الثقافة الوطنية (الأهلية) كما ناقشها اليونسكو، وتحديات في النقاش حول أتباع الوظيفية أو البنيوية، فهذا من أتباع "بختين"، وذاك تبع "ألتوسير"، وثالث مع "تشومسكي"، ثم هناك من يستعيد "جارودي" حول الثقافة الشرقية والمنهجية الخلدونية.

بهذا الزخم من حولنا استحضرنا جهود قسطنطين زريق وأنيس صايغ دفاعًا عن الثقافة الفلسطينية ضد عمليات الإبادة والإزاحة الصهيونية الإسرائيلية بتأسيس مركز الدراسات الفلسطينية رفيع القيمة. وفي مصر تعاونت لطيفة الزيات ورضوى عاشور وأمينة رشيد وغيرها بحق لدفع التحركات العملية في هذا الاتجاه، من ندوة إلى مقال.

وقابلتني لطيفة الزيات بأخيها محمد الزيات نائب رئيس الوزراء السابق منتصف 1986، لاستطلاع رأيه بدءًا من إمكان سماح السلطات بمشروع مركز وطني للبحوث، إلى إتاحته مكانًا عنده في مكتبه غير العامل بلاظوغلي، وكان الرجل مستمعًا وايجابيًّا للغاية، رغم سابق تعاونه مع نظام السادات.

كنت أفعل ذلك في مواجهة اقتراح من زملاء في "التجمع" والحزب الشيوعي عن إمكانية محمد الجندي مدير دار الثقافة الجديدة أن يتيح لي مكانًا في مقره وسط البلد، ويتعاون في جمع تبرعات للمشروع. وكنت لا

أثق أبدًا أن عملًا ثقافيًّا جادًّا يمكن أن يتم خلال هذه الدار. لكن حسين عبد الرازق عضو المكتب السياسي لحزب التجمع والحزب الشيوعي كان مخلصا للفكرة كما كان متفائلًا، ومتفهمًا لوجهة نظري، لكنه "ملتزم" في النهاية، وهنا طرحت أن أبدأ بطريقة عملي المستقلة، وليحضر محمد الجندي اجتماعات سأرتبها حول الفكرة، لنرى كيف تمضي. وهو ما جرى لعدة مرات في مكتب محمد عبد السلام الزيات بحي لاظوغلي. ولم أسمع أن نقاشًا آخر دار في هذا الوقت من أواخر السبعينيات في أي مؤسسة سياسية حول المشروع، أو قل لم يصلني شيء عن تفكير مثل هذا.

ظلت في ذهني هذه الخبرات التي كنت أناقشها من خلال بعض الاتصالات في العالم العربي وإفريقيا منذ 1979، لأبدأ التفكير الفعلي في المشروع، لكني سافرت من جامعة جوبا إلى تونس بسبب الاعتقالات التي تمت في مصر سبتمبر 1981 وكنت أقابل الكثير من الشخصيات ممن يأتون إلى تونس بين 1982 – 1985 ومعظمهم بالطبع من المعارضة الوطنية التقدمية المصرية، وفي مقدمتهم د. فؤاد مرسي من المؤسسين المخضرمين للحركة الشيوعية، وللثقافة اليسارية في حزب التجمع نفسه، والوزير السابق في أوائل السبعينيات، ووزير تموين حرب 1973. تقابلنا في القاهرة بعد عودتي وتفاهمنا على تنظيم العلاقة بقيادات حزب التجمع والحزب الشيوعي المصري ممن التزموا بوعدهم لدعم المشروع.

وكان الجدل حول الثقافة الوطنية واستقلالية البحث الوطني ما زال

قائمًا في الواقع المصري، وكان لقائي مع د. لطيفة الزيات ومحمد عبد السلام الزيات ورضوى عاشور وسيد البحراوي وغيرهم قائمًا ووثيقًا، مثل العلاقة مع حسين عبد الرازق وفريدة النقاش ونبيل الهلالي. ووافق محمد عبد السلام الزيات على الالتقاء بمكتبه القديم المهجور منذ كان محاميًا والواقع في منطقة لاظوغلي، ودعوت شخصيات داعمة أخرى مثل د. إبراهيم سعد الدين نائب مدير منتدى العالم الثالث، ومحمد الجندي (صاحب) دار الثقافة. وتركت لطيفة الزيات دورها "لمحمد أخويا"، حسب تعبيرها الدائم عن اعتزازها به. وكنت قابلت أكثر من مرة أحمد صادق سعد المفكر الماركسي المعروف، الذي وافاني بمذكرة بخط يده عن أهداف مثل هذا المشروع الهام ومجالات خططه المحتملة، وفق تصورات له عن ضرورة وضع التاريخ الاجتماعي المصري موضع الاهتمام الخاص، أثناء تحرير الثقافة السياسية حتى بالمنهج الماركسي.

السفر إلى تونس والعودة للتأسيس

لم أتوقف عن التفكير في مشروع للبحوث العربية والإفريقية، طوال فترة إقامتي في تونس، خاصة وأنني كما ذكرتُ سابقًا كنتُ كثير الترحال إلى البلدان الإفريقية، كما كان حضوري العربي في تونس مفيدًا بنفس القدر. وكانت تغريني إشارات صدرت بعد انعقاد مؤتمر الثقافة القومية عقب وصولي تونس في ربيع 1982، وما انبثق عنها من تفكير بضرورة تعريب

البحـوث العربية، بل وتحمس الليبيون لإقامـة "المجلس القومي للثقافة العربيـة". ومع حماس مثقفين كُثـر أيضًا قام المجلـس في المغرب، ولكن عدم الانضباط الليبي نفسه قضى على المشروع، غير أن الفكرة ظلت حيّة، حتى شرعنا أنا والطاهر لبيب وعدد من مثقفي تونس والقاهرة، في إقامة "مجلس عربي للبحوث" شـبيه بالمجلس الإفريقي للبحوث (كوديسريا) في داكار، ليجمع مراكز البحوث العربية، ويشـكل مظلة لجلب التمويل بطريقـة جماعية حتى لو كان بعضهـا أجنبيًّا ملائمًا لوجهة نظرنا، ولإعفاء المراكز الوطنية المستقله من السعي المباشر للتمويل الأجنبي.

وكانت هذه الفكرة شـاغلة لنا دائمًا: كيـف نكوِّن مظلة لإنقاذ المراكز الوطنية الصغيرة (مثل مشروعنا لو قام فعلًا) من براثن التمويل الأجنبي المبـاشر على علاته. فصار بيننا وفاق حـول التجريب، مع حماس الطاهر لبيـب وغيره من مصر، وكدنـا ننطلق في المشروع بالفعـل بوجود مراكز الأهرام، ودراسـات الوحدة العربية، والفكـر العربي، والمجلس القومي للثقافة العربية. وكما هو متوقع بعد الترحيب الحكومي في تونس (حتى قبل انقلاب زين العابدين بن علي)، فوجئنا بتوقف الترحيب، وشـل الحركة. لعل الأسباب الداخلية قد خفيت عنا، ولكن تأسيس مجلس قوي للثقافة العربية حر في تونس، لم يكن متوقعًا أن يكون موضع الترحيب رغم وجود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) فيها.

لم أعرف أن ثمة مناقشة حزبية في مصر تجري حول الموضوع وترتيباته

في ذلك الوقت إلا ما تردد من آخرين وخاصة أن الحماس ظل فترة لاقامة حزب التجمع وأقطابه بتأسيس مثل هذا المشروع بما أثر على فكرتنا السابقة قبل رحيلي للسودان وتونس. وشعرت أن ثمة تجاهلًا للفكرة طوال فترة وجودي في تونس لنيف وأربع سنوات... إلا أنني وقد اقتربت من العودة، فوجئت بأمينة شفيق أثناء مجيئها إلى زوجها الفنان عبد المنعم القصاص الذي يعيش لفنه بين التفرغ والجامعة العربية، تشير إليّ بأن الناس ينتظرونك في مصر لإقامة مشروع مركز البحوث. ابتسمت وقتها، ولأختبر جديتها سألتها عما تعرفه عن مرتبي بالدولار في تونس، فضحكت بدورها مشيرة إلى أني راجع في النهاية، وهذا مشروعك مسبقًا. وبالطبع سمعت لغطًا كثيرًا بعد ذلك من أصحاب الرؤى الخاصة حول الموضوع... وكان هدفي أكبر من كل هذه الصغائر داخل أحزاب اليسار.

قررت الرجوع للقاهرة بوقف تعاقدي مع المنظمة العربية (أليكسو ALECSO)، حيث تبين لي توقف التمويل العربي (الخليجي) للمنظمة، فيما قيل إن التوجه الخليجي هو لتمويل "المنظمات الإسلامية" في ظل المنظمة الكبيرة وهي المؤتمر الإسلامي، وفي ظل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" (ISISCO) وأن وضع الاستشاريين مثلي أصبح عبئًا على أليكسو، وأن قبول أستاذنا محيي الدين صابر المدير العام بتوقيع استمرار التعاقد معي مجاملة خاصة بي لا تتحملها كرامتي.

سأذكر هنا مجاملة رجل فاضل آخر هو خيرالدين حسيب الذي أرسل

لي مـن خلال الطاهر لبيب رسـالة إمكانية عملي مديرًا لمكتب دراسـات الوحـدة العربية بالقاهرة، إذا لم أكن مرتبطًا بعمل آخر، مع عرض مرتب مغرٍ يزيد كثيرًا عـما تكون عليه مخصصاتي كمدير للمشروع الجديد الذي قررت التفرغ له. وشكرت له ذلك. وما زلت أقدره للعديد من خصائصه إلا أنني لم أتحمل أيضًا ماسمعته عن تشددْ إداري وشخصي لديه، ما رأيت معه أنه يكفيني ما مضى من عمري "مساعدًا" لآخرين.

مـع عودتي للقاهرة، فهمت أنه يمكن بدء العمل من دار الثقافة، وأن محمد الجندي مستعد لاستقبال المشروع في إطار الدار وليس مستقلًّا، خوفًا على حقـوق ملكيتة للدار أو نقل جزء من حقوقـه لآخرين. لكن وجود سـيدة فاضلة، ومتدربة باريسـية جادة مثل ماجدة رفاعـة في إدارة الدار منحنـي ارتياحًا كبيرًا للشراكة لبعـض الوقت. ومضى بعض هذا الوقت فعلًا في إجرائي اتصالات وفي بحثي لجدية المساعدة من خلال مناقشات مع حسين عبد الرازق عضو الأمانة العامة لحزب التجمع، والقيادي أيضًا في الحزب الشـيوعي المصري وبعض زملائه من جهة، والعودة للاتصال بعبد السلام الزيات ولطيفة الزيات وأعضاء لجنة الدفاع عن الثقافة القومية من جهة أخرى، إلى جانب شـخصيات عامة يسارية أخرى مثل إبراهيم سـعد الدين. وكانت معظم هذه اللقاءات برئاسة فؤاد مرسي الذي اتفق معي منذ البداية على خطوات المشروع. لقد تعاملنا بلطف أعتز به، حيث كان واسـطة خير مع رفاقنا في التجمع والشيوعي المصري، بل ونقل لهم نقاشاتنا الدائمة عن أننا في الواقع نُقيم مؤسسة بحثية جادة لليسار بمختلف

اتجاهاتـه، مهما كانت بداياته المحدودة. وكنت أعلن بلا حرج أننا لا نريد تكـرار تجربة دار الثقافة، التي تبدو لي مقهى لبعض القيادات الشـيوعية، أو لتسـويق المطبوعات المملة من أوراق الأممية الشيوعية، مع إن الأمر لم يخلُ من منتجات أخرى بالطبع، وعرفت عنها الكثير أثناء زيارتي لموسكو كما سبق القول...

وجاء تشـكيل المتضامنين للتسـجيل كشركة في الشـهر العقاري مني ومـن مصطفى مجدي وماجدة رفاعة وآخرين فجاء مجلس الإدارة الأول أيديولوجيًّا تمامًا. وقد يكون ذلك مما جعلنا نلهث لتنوع العضوية وتوسيع دائرتها بعد التسـجيل. فجاء المجلس الأول كالآتي: الدكتور فؤاد مرسي رئيسًا للمركز، والأستاذ حلمي شـعراوي مديرًا، والدكتور عبد العظيم أنيس والأستاذ عبد الغفار شكر والدكتورة لطيفة الزيات والأستاذ محمود أمين العالم أعضاء.

بدأنا بالمشـكلة الأولى وهي التمويل، وكيف يكـون مصريًّا وتطوعيًّا أساسًا، وليس منحة من أية جهة أجنبية، وسجلنا المركز كشركة مدنية بسيطة غير ربحية، في محاولة لتجنب مشاكل الجمعيات الأهلية مع البيروقراطية أو الأمن. ودهش البعض لأن تكون "شركة بسيطة" مسجلة بعضوية 32 شـخصية يسارية بشـكل أو آخر، وفي حدود رأسـمال بسيط هو 50 ألف جنيه.

ثم شرعنا في مضاعفة رأس المال بالطبع، وقد حدث. مما إن مضى العام

تقريبًا حتى كان رأس المال مئة وعشرة آلاف جنيه، بجهد مشكور من الاتصالات منا جميعًا عبر علاقاتنا العربية والإفريقية، وأقول الإفريقية لأن المناقشات الأولية لم تنته إلا بتسمية المركز "للبحوث العربية" مع الخلاف حول لماذا ليس "مصرية" فقط، فما بالك لو قلنا "إفريقية". وليس ذلك في الواقع نفيًا لعروبة أو إفريقية المشروع ولكنه بحق كان خوفًا من توسع لا نستطيع تغطيته. لكنني ظللت أدافع عن "إفريقيتي" حتى تم التغيير إلى "العربي الإفريقي" بعد فترة وجيزة.

وقد قمنا باستئجار المقر الأول بحي المنيل في ديسمبر 1986!

ويلزمني هنا صفحات كثيرة لأعد مصادر هذه القفزة التي تعني الكثير... ولا أستطيع أن أذكر أسماء وأنسى أخرى، لكن لن أنسى مساهمات غير متوقعة من محمد محمود الامام ومن رجاء النقاش وجابر عصفور وشحاتة هارون وفؤاد زكريا وآخرين. ولا بد أننا جمعنا مساهمات فردية من حوالي ثلاث عشرة شخصية عربية، من دول عربية مختلفة، من فلسطين وسوريا والعراق والسودان والإمارات، وليبيا والكويت وتونس. وتمتد منابعهم من نضال الجبهة الشعبية والديمقراطية إلى كاتبات وأدباء، إلى سيدات من الإمارات لم تشأ احداهن بعضهن ذكر أسمائهن في القائمة رغم بروز أسماء عائلة "غباشي". ولا ننكر جهود من دفعوا أكثر من صديق لهم للتبرع أمثال الصديق فيصل دراج ومصطفى خوجلي.

وفي أول زيارة لي لتونس بعد أشهر من الانطلاق قابلت صديقنا "مهدي

مصطفى" الوزير السـوداني السابق ورئيس الشؤون الاجتماعية بالجامعة العربية. ومع مناقشة مشروع المركز ومشكلته المالية، اتخذ الرجل إجراءات تكليف المركز ببحث عن السكان بمبلغ عشرة آلاف دولار. وبالمثل حدث ما لم أصدقه بعد شهور عندما كنت في داكار وفي زيارة لمكتب الصديق "تانديكا مكانداويري" الأمين التنفيذي للمجلس الإفريقي للبحوث الاجتماعية، كوديسريا. شرحت له ظروف المركز، وإذا به يرجع لقرارات لجنته التنفيذية لمساعدة مراكز البحوث الناشئة، ويتخذ إجراءات صرف عشرة آلاف دولار مباشرة على نحو ما فعل مع محمود ممداني في أوغندا قبلنا. وأعقب ذلك تمويل مجلسـه لبحث هام آخر كجزء من بحث على مستوى القارة عن المشاركة السياسـية. تم البحث في مصر بإشراف الصديق "مصطفى كامل السيد" وما زال يدرس في الجامعة للآن. كما أعقب ذلك مساهمة الصديق "صادق رشيد" أحد قيادات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (Economic Commission for Africa, ECA) بعقد مع المركز بترجمة بعض كتب اللجنة وهي التي ما زالت جزءا من ثروة المركز الثقافية وبالمثل كان ثمة تعاون مع اللجنة الاقتصادية بغربي آسيا "إيسكوا" (Economic and Social Commission for Western Asia, ESCWA) في بيروت – أو التعاون مع "منظمة البحوث الاجتماعية لشرق إفريقيا (أوسريا) بقيادة الصديق عبد الغفار محمد أحمد (OSSRA) كما جاء الصديق عبد الجواد صالح من الأردن بمشروع بحثي مناسـب، حول دراسة مقارنة بين حركة النضال الفلسطينية والإفريقية والتجارب

المستفادة، أداره بإخلاص د. أحمد يوسف أحمد وبذلك تشكلت هوية المركز الإفريقية والعربية.

ثم كان نجاح مسعى أمينة رشيد مع "معهد جرامشي" بإيطاليا لعقد ندوة كبيرة أيضًا عن المجتمع المدني وفق نظرية جرامشي، وبعدها الندوة المُهداة لصادق سعد عن التشكيلات الاجتماعية ونمط الإنتاج الأسيوي، كما نظم المركز مع الأصدقاء اللبنانيين والفلسطينيين ندوة كبيرة عن ثقافة المقاومة بمساعدة المجلس الثقافي الجنوبي ومعهد الإنماء العربي.

بدا المركز في ظرف عام أو أكثر قليلًا من قيامه كأنه يهز عالم اليسار بل واليمين الثقافيين على السواء، في مصر والعالم العربي على الأقل... وكان يردد البعض "مبتسما" عناوين نظرية من المركز الجديد عن "نمط الإنتاج الأسيوي" (مهدي عامل)، والمجتمع المدني والهيمنة وفق فكر جرامشي..!

أذكر في أول اجتماع للجمعية العمومية عام 1988 أن أثار البعض التساؤل عن ميل المركز لمعالجة القضايا الفكرية والنظرية في انطلاقته هذه، بينما الاحتياج لبحوث اجتماعية ميدانية أو اقتصادية ملحة. وأكد البعض ضرورة التوافق في هذه المسألة، كما جاء في بعض الردود، إلا أن المفكر محمد سيد أحمد تحمس للرد بشكل آخر، قائلًا، إذا لم يكن مركز هام لليسار مثل مركزنا عاملًا على طرح الأفكار النظرية الكبرى في مصر والعالم الخارجي، في ظل غيابها عن دوائر كثيرة في مصر، فمن يستطيع

فعل ذلك؟ وطلب الدفع في أكثر من اتجاه.

وقد أجابت هذه التطورات المتسارعة في التنوع الواسع لمسألة التمويل على مخاوفي من احتساب المركز على جهة واحدة، ما قد يثير حول مشروعاته التحيـز أو حتى العمل السري. وكان هذا ما واجهتني به المباحث العامة نفسها حين استدعتني في زيارة للاستطلاع..!

ولكنهـم ارتضوا بفهم معنى هذا التنوع، وكأنهم قدروا البعد البحثي وليس السـياسي للمشروع. وأدى نفس الموقف إلى طرح الحديث داخل الجمعية العمومية للمركز في تسـاؤل حول أي مركز نريد؟ مركز يساري بحثي؟ أم مركز ديمقراطي بحثي على نطاق أوسع؟

أذكر في أولى الجمعيات العمومية أن دار نقاش موسع كان محوره حول التساؤلات السابقة ومحاولة التوفيق بينها، بسبب وجود أكثر من تيار حتى بين الشيوعيين واليساريين عمومًا، ناهيك عن ناصريين وطنيين استقلاليين. وكان لا بد من وضع إطار للخطط والمناقشات حول توجهات مركز للقوى التقدمية، كما دار بعض الحديث حول الموقف الإجمالي.

وقد جعلني ذلك كمدير للمركز أقدم "مذكرة رأي" للجمعية العمومية، توضح الاختيارات أمام المشروع منتهجًا نهجًا متوازنًا حول بحوث تخدم الفكر السياسي والاجتماعي كمركز بحثي، ولكن في الإطار الفكري الذي ننشده أيضًا، ومن هنا جاء التركيز في الخطة الأولى على دراسة قضايا مثل أحوال الطبقة العاملة والمسـألة الفلاحية، والطاقة والمياه، وتوثيق حركة

اليسار في مصر والاستثمارات الأجنبية، وقد نفذ معظمها بالفعل.

جهود التوسع

ومع الإحساس بقدر من الاستقرار المالي النسبي في المركز، بدأ نقاش جديد آخر حول قضية التمويل الأجنبي، والتي بدأت تنتشر سمعته في مصر كميسِّر لأنشطة المجتمع المدني فيها، مع انخفاض صوت الأحزاب تجاه كثير من قضايا الحريات والتضييق على المجال العام منذ بداية التسعينيات، بعد استقرار علاقات مبارك في أكثر من مجال أهمها الخارجي الذي كان منتقدا دائمًا للنظام بالنسبة للموقف الديمقراطي رغم اللبرلة الاقتصادية.

كنا نتعامل مع هيئات تأخذ تمويلًا أجنبيًّا كثيفًا مثل "كوديسريا" أو جمعية العلوم السياسية الإفريقية، وكنا نعتمد على مقولة المظلة الجماعية التي تحمي الباحثين، إلى حد تفكيرنا في إقامة مثلها على المستوى العربي، بل وأقمنا علاقة مع "معهد التاريخ الاجتماعي" بأمستردام للحصول على الوثائق الخاصة بحركة اليسار، بقدر ما بذلنا الجهد مع "مؤسسة عبد الحميد شومان" بالأردن الذي تبرع بألف جنيه سنويًّا من مركزه بالقاهرة بجهد من الصديق حاتم صادق. وفي نفس الوقت بدأنا التفاهم مع مكتبة الإسكندرية لاقتناء وثائقنا التاريخية، كمشروع أوسع ومدفوع فحصلوا على جزء ولم يهتموا بالاستمرار.

ساعدت جهود الاتصال فيما بدا حلًّا مؤقتًا لإنقاذ الموقف باتصال نبيل الهلالي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية أيضًا، وقامت بيني وبين "الحكيم" جورج حبش علاقة صداقة حميمة، ومثلها والحق كانت مع "أبو النوف": "نايف حواتمة"، حيث عاونونا في نشر بعض الكتب. كما تبرع "منيف البرغوثي" عن شخصه وبجهود رضوى عاشور ومريد البرغوثي بمبلغ يستحق التقدير. ومثله كان تبرع السيدة القاسمية من الشارقة. تواصلنا أيضًا في هذه الفترة مع هيئات مثل منظمة العلوم الاجتماعية (أوسريا OSREA) وهي لشرق وجنوب إفريقيا، ولكنا أخذنا وضع المراقب بجهد من صديقنا "عبد الغفار محمد أحمد" لترجمة ونشر نتاجهم العلمي.

كانت بعض المعونات تأتي من شكل آخر للمصادر وهو تحمل بعض الهيئات العربية والإفريقية الصديقة عبء إقامة الندوات الكبيرة في القاهرة على نفقتها، مثل جمعية العلوم السياسية الإفريقية، أو منتدى العالم الثالث أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد حملتنا الأخيرة إلى كيب تاون لندوة عن العلاقات العربية الإفريقية مع مركز البحوث الاجتماعية في كيب تاون بقيادة الصديق كويسي براه، ولن أغفل هنا بعض أفضل إنتاج لنا من التعاون مع المركز الجامعي للبحوث الاقتصادية الاجتماعية (Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement, CREAD) بجامعة الجزائر، وبعدها "جمعية جهينة" الأدبية الجزائرية بقيادة الكاتب الطاهر وطار، وأصدرنا بعض أهم كتبنا عن

"النخب في مصر والجزائر" وعن "الحركات الاجتماعية في البلدين". وأخيرًا وليس آخرًا عقدنا أكبر ندواتنا أيضًا مع جامعة دمشق، وإلى أن ذهبنا إلى مركز الدراسات السودانية بالخرطوم مع الصديق حيدر إبراهيم والحديث بالجمع هنا حديث عن تحمل هذه الهيئات الأخيرة تكاليف حوالي عشرة باحثين من طـرف المركز بجميع نفقاتهم إلى كل من هـذه الهيئات. ومع ذلك فقد ظل بعض الأعضاء يطلبون الموقف من الرفض الشـامل للتمويل الأوروبي ما دمنا نحتاج أحيانًا إلى بعض أشكال التعاون.

وأثـارت هذه الأجـواء موقفنا من قضية التمويـل الأجنبي في أجواء ضرورة الموازنة في هذا الجو الحساس، فصدر قرار خاص من مجلس الإدارة في محاولة للتوازن مع الموقف الرافض تمامًا لأي اتصال للتمويل من الخارج وبعض هيئات التمويل الغربي المعروفة.

والحـق أن قرارنا المُتحفِّظ على التمويل الأجنبـي لم يتح لنا إلا ما كان يتفـق مع حاجتنا في هذا الوقت للقيام ببعض البحوث الكبيرة مثلما بدأنا بالندوات الكبيرة. وعلى سبيل المثال فقد اتصلنا بمعهد التاريخ الاجتماعي بهولنـدا من أجل الاشـتراك في مشروع لأحد باحثيـه هو د. محمد صالح (السـودان) عن الجمعيات الأهلية الإسلامية في عدد من الدول العربية. فتم وأصدرنا المنتج الفكري عن السودان والأردن والجزائر ومصر. وبعده

حصلت لنا كوديسريا من اليونسكو على تمويل لبحث "سياسة تمويل التعليم في مصر" بشكل معمق.

داعمو المركز

وجاء مع الإحساس بهذا القدر من الاستقرار، إحساس بأن مركز البحوث العربية والإفريقية أصبح موقعا يذكر بين المواقع ذات المكانة في الثقافة العربية التقدمية، خاصة وأن علاقة المركز لم تقطع مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية وأنا بين قيادة الهيئتين، كما بدا ذلك سواء بالندوة الكبيرة عن "ثقافة المقاومة" التي صدرت في كتاب بالتعاون مع "المجلس الجنوبي الثقافي في لبنان" وعلى رأسه الشيخ النبيل حبيب صادق، أو في مواجهة المشكلة الطائفية ومسئولية الحكم والإسلاميين عنها وبيانها الذي جعل السادات يذكره لاعنًا في آخر خطاباته.

ومن موقعنا البارز هذا أصبح مغريًا لبعض أصحاب المشروعات المجتمعية حولنا أن يطلبوا تفاصيل تجربتنا، وأن يبدءوا إجراءات التأسيس على ما أذكر فوق أرض المركز مثل "جمعية المرأة الجديدة"، التي شكلت ظاهرة واتجاهًا جديدًا في قضايا المرأة، وكذلك "مركز الخدمات النقابية" بقيادة زملاء مناضلين مثل "كمال عباس"، وحتى "مركز الدراسات السودانية" الذي قاده الصديق حيدر إبراهيم علي، وقدم لنا من قبل تأسيس المركز كتابه عن "لاهوت التحرير". وتلا ذلك استقرار بعض المجموعات الثقافية

التـي بـدت أولًا في إطار المركز ثـم صارت جزءًا مـن تركيبته مثل "لجنة توثيق الحركة الشـيوعية حتى 1965"، ومجموعة الشباب الباحثين باسم "إفريقانيون"، وتفاصيل المجموعتين تأتي لاحقًا.

لا أستطيع هنا أن أعبر بسهولة عن جهد د. سمير أمين مع المركز خاصة منذ تولي رئاسة مجلس الإدارة عام 1998 سواء بمشاركتنا أكثر من مرة في مشروعات منتدى العالم الثالث الذي يديره من داكار أو بثقله الشخصي في مصر والعالم العربي، مما خلق إطارًا من الأصدقاء في بعض الدوائر الجامعية والثقافيـة العربية ودعم موقعنا في مصر، مع مختلف فصائل اليسـار وهنا لا بد من ذكر الدور البارز أيضًا في دعم المركز من قبل المفكر الناشط عبد الغفار شـكر في كل مجالات نشـاط المركز منذ البداية. كما أن إدارة المركز حرصت على أن يقدم كلُ من أعضاء مجلس الإدارة جهده في هذه المجالات بما لا يمكن وضع تفاصيله هنا، خاصة بعد وفاة فؤاد مرسي، ومجيء فوزي منصور الأستاذ بجامعة عين شمس وصاحب كتاب "خروج العرب من التاريخ"، ثم اسـتقالته بعد عدة سـنوات لمرضه. وقـد تكون هذه فرصة لذكـر جهود كل أعضاء مجالس الإداراة، رغـم صعوبة ذلك، لكن لا بد من ذكر من مثلوا التنوع في تكوين قيادة المركز بانتظام وجود شخصيات قومية وناصرية مثل عبد العال الباقوري وعاصم الدسوقي والسفير وفاء حجـازى بل وكان قريبًا لنا دائـمًا أرشي مافيجي من جنوب إفريقيا وعبد الغفار محمد أحمد وحيدر إبراهيم من السودان.

وظلت د. لطيفة الزيات وفية للمركز بمركزها الأدبي الخاص حتى وفاتها عام 1996، ثم جاء سمير أمين رئيسًا للمركز حتى كتابة هذه السطور أطال الله في عمره، إلى جانب وجود عبد الغفار شكر، عافاه الله، رمزًا وقيمة ونائبا للرئيس. وقد عرف المركز منذ بدايته شخصيات متنوعة الاتجاهات فضم في فترات مختلفة شخصيات مثل عبد العظيم أنيس، إلى جانب السفير وفاء حجازي ود. عواطف عبد الرحمن وأمينة رشيد وسيد البحراوي ومصطفى الجمال وممدوح حبشي ومحمود عبدالفضيل حتى مديرته عند كتابة هذه السطور في 2017 شهيدة الباز. وقد تفاعل مع هؤلاء من شباب البحث، ممن عملوا عملًا دائمًا في المركز في تجاربهم الأولى بهذا العمل فجاء أشرف حسين وعصام فوزى وعادل شعبان وعزة خليل وحنان رمضان ممن ترك بعضهم المركز كباحثين بارزين إلى مواقع أخرى قد تكون أفضل أو أقوى تمويلًا... بل وتعاونت منى أنيس لفترة في عملية تخطيط العمل بالمركز.

ولا أريد بالطبع أن أقوم بأي تصنيف لمن ذكرتهم، ولهم ولمن لم تكفِ المساحة لذكرهم كل التقدير بين شيوعي ويساري وناصري وقومي ومستقل عن كل هذه التصنيفات إلا بكفاءته البارزة أو مشاركته. ولهم تقديري وأكبر الأثر في حياتي.

لا أستطيع في الأسطر القليلة القادمة إلا أن أذكر أن المركز عاش ويعيش ظروف سنوات العصف بالمجتمع المدني في مصر، مقرونة كما سبق القول بالعصف بمجال العمل العام والأحزاب السياسية. لكن بقيت إصدارات

المركز ذات تنوع مشهود، يُقبِل عليه الراغب في إصدار منتج تخصصه، في الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو غيرها، وقد جعل ذلك إنتاجه يزيد على ثلاث مئة كتاب خاصة في فترة ازدهاره الأولى ومع بداية القرن الواحد والعشرين. واشتد الحصار على كل المواقع فحوصر المركز بدوره، ولم ينقذ الموقف إلا التحرك في إطار التعاون مع بعض الهيئات الإفريقية وخاصة "كوديسريا"، والاتحاد الإفريقي.

نشاط مستمر

من جهة أخرى، صمم المركز على تثبيت اهتماماته الأساسية حول التجدد المعرفي والتزامنا بالقضايا الأساسية، التي برزت مع بداية المركز مثل المسألة الفلاحية وتاريخ اليسار والقضايا الإفريقية، وتشجيع شباب الباحثين.

التحم عملنا مع مشروع اتحاد الفلاحين، سواء ببحث موضوعاته أو الإعداد لاحتفالية بذكرى استشهاد صلاح حسين في 30 إبريل من كل عام، دفاعًا عن فلاحي كمشيش التي حملتها بعده زوجته الراحلة العزيزة شاهندة مقلد – كعمل وطني ديمقراطي – لأكثر من خمسين عامًا. وجمعت هذه المناسبة دائمًا نخبة من أفضل المثقفين المتعاطفين مع قضايا الفلاحين من زوايا مختلفة. ولا ينكر أحد جهد المحامي اليساري عريان نصيف والباحث السوسيولوجي المتميز حسنين كشك في هذا المجال، منطلقين

جميعًا من أول إصداراتنا عن المسألة الفلاحية في مصر. وظلت هذه المجموعة على حميتها في دراسة جوانب متعددة للمسألة الفلاحية الزراعية، فدرسنا مشكلة التعاونيات وقضايا القوانين الخاصة بالإيجارات والملكية... إلخ. ونعود لهذه القضايا بين فترة وأخرى مما جعل هناك شبه لجنة دائمة للمسألة الفلاحية متعددة الإنتاج.

أما لجنة "تاريخ الحركة الشيوعية حتى 1965" فقد حرصنا على استمرارها، لأنها تقوم أساسًا على جهد الأعضاء التطوعي وتبرعاتهم، بقيادة تاريخية للمهندس سعد الطويل، ومشورة علمية مقدرة من د. عاصم الدسوقي، بل وأمانة دؤوبه من حنان رمضان التى حافظت على قوام اللجنة المشكلة من شيوخ الحركة اليسارية بمتابعة اجتماعاتهم وذكرياتهم حتى بدت الآن "خبيرة" حركة اليسار ووثائقه بالمركز، محاولين جميعًا كسر احتكار المعرفة في هذا المجال. وبهذا الشكل استمر الحضور لاجتماعات اللجنة أسبوعيًّا، حتى سجلت أكثر من سبعين شهادة لقيادات تاريخية صدرت في حوالي ثمانية كتب عن المركز بعنوان موحد "رؤى وشهادات". ومع وصولنا لهذا الرقم من القيادات شعرنا ببعض القناعة بما فعلنا، وصححنا كثيرًا من وقائع التاريخ، فانتقلنا إلى الجيل التالي فيما عرف بـ"جيل السبعينيات"، لبحث عملية انتقال فكر اليسار من الجيل القديم إلى جيل حمل بالفعل عبء مواجهة السياسات الساداتية وتحولها عن المسارات اليسارية وحتى الناصرية السابقة بيسارها ويمينها.

من إنجازات المركز أيضًا أن ترجمنا ونشرنا بالعربية معظم أعمال كوديسريا من مختارات المجلات والكتب والنشرات، وذلك بإشراف مقدر من شهيدة البـاز ومصطفى الجمال عضوي مجلـس الإدارة. وتنبهنا في هذه الفترة إلى ضرورة أن تتحرك حول هذه الأعمال مجموعة حريصة على تنمية الدراسات والأفكار الإفريقية في مصر.

وتجمع في المركز بالفعل مع أواخر العقد الأول من هذا القرن مجموعة متميزة من الشباب انتظموا في اجتماع شهري دائم في الأربعاء الأول من كل شهر ليحملوا اسم "إفريقانيون" (Africanists)، ليس بالمعنى الاستشراقي ولكن بمعنى الحريصين على وجه مصر الإفريقي إلى جانب عروبتها والمساهمة المعرفية مع شباب القارة في تطوير المعرفة بالقارة من جوانب مختلفة. وكان هذا أملي الدائم، أن يجد الفكر الإفريقي الحر مسـاحة مناسبة، إلى جانب الأكاديميـة التي قد يوفرها معهد جامعـي وآخر، مما يتعدد في مصر الآن بمن فيه من أسـاتذه متنوعي الكفاءة بينها كفاءات اسـتبدادية تشل فكر الباحثين الشباب. وأسعد كثيرًا ببروز معظمهم الفكري والتنظيمي خارج الصندوق التقليدي للعلوم الاجتماعية.

ولم أقصـد هنـا أن يكـون أعضـاء إفريقانيـون مجرد باحثـين ممتازين وهـم غالبًا ممن يعدون للحصول على شـهادتي الماجسـتير والدكتوراه في أكاديميات مناسـبة، ولكني قصدت أن يكونـوا تلامذة مخلصين لطريقة التعامـل الفكري مع القضايا الإفريقية، بل والتحول إلى نشـطاء ثقافيين

وسط المنظمات الإفريقية. وأذكر هنا شابا رحل عنا مؤخرًا في الثلاثين من عمره وهو محمد إبراهيم حجاج طالب الدكتوراة بجامعة القاهرة، والذي شبهته بوالتر رودني الثوري الإفريقي من جوايانا، والذي عاش مؤسسًا في مدرسة "دار السلام" الفكرية. وقد دفعهم هذا الشعور إلى دراسة الفكر المصري وقضية انتماء مصر الإفريقي، وأصدروا كتابًا هامًّا بعد ندوة كبيرة بالمجلس الأعلى للثقافة حول نفس العنوان. كما قمنا بالكتابة ودفع القضية داخل لجنة إعداد الدستور المصري عام 2014 لتعميق وضع العلاقة مع بقية إفريقيا موضع الاعتبار، فكان ذلك، حتى توفر إقامة لجنة بمجلس النواب لمتابعة مواقف مصر من القضايا الإفريقية.

كنت شديد القلق بعد تاريخي في هذا المجال الإفريقي من أن نترك الثقافة المصرية بدون دفعة قوية لحركة الارتباط بالثقافات الإفريقية، والتزام مؤسسات ثقافية أكبر من مركزنا للبحوث العربية والإفريقية بهذا الأمر. ثم بدأ ارتباطي بلجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة 2010 ثم العمل مع المجلس القومى للترجمة لنشر كتب وترجمات هامة حتى اقتربت من هيئة الكتاب للنشر فاكتملت حلقة مناسبة لنشر الكتب وترجمة لبعض الأعمال الإفريقية (ديبوا وممداني ومزروعي... إلخ).

وانتهيت من هذه التشكيلات لأتعاون مع أمين عام المجلس الأعلى للثقافة عام 2010 وهو د. عماد أبو غازي الذي اجتهد مشكورًا في توفير الميزانية والظروف لعقد المؤتمر الأول عن تفاعل الثقافات الإفريقية. وعقب

ثورة يناير 2011 أصبح الأمر أسهل لانتظام عقد هذا المؤتمر حتى عقدت دورته الثالثة بأسـوان ديسمبر 2017 في ظل تسمية المدينة عاصمة الثقافة الإفريقية. وأخجلني وأنا مريض ولم يتوفر لي حضور المؤتمر أن أعلن وزير الثقافة حلمى النمنم إهداء المؤتمر لاسمي بعد نجاح لجنته برئاستي في ترتيب حضور أكثر من 25 مثقفًا وباحثًا إفريقيًّا مع مشـاركة حوالي خمسين باحثًا مصريًّا واعتماد اللجنة التحضيرية لجنة شـبه دائمة لمؤتمر سنوي للثقافات الإفريقيـة بدءا من عام 2018 (من المفارقات أن تتوقف عندئذ أعمال لجنة أخرى كنت عضوًا فيها بوزارة الخارجية للشئون الإفريقية).

لا أنكر هنا أني شعرت ببعض الحرج منذ 2016/ 2017 من التعاون مع إدارات إفريقية تابعة للحكم القائم وأنا ضمن حركة المعارضة في النهاية، لكنى ارتضيت تفسيرًا بأن العمل في الثقافة الإفريقية واجبي في كل العصور، بسبب التاريخ الطويل الذي قضيته لنشرها بدون شعور بنجاح يذكر..! لعله من أجل ذلك اهتممت بأن يحمل مركز البحوث الذي شـاركت في إنشائه اسم "مركز البحوث العربية والإفريقية".

وأسعدني أن تنتهي هذه الجولة بنجاح جهدي الإفريقي في مجال البحث الإفريقي بإصدار مجلدين يضمان تعريفًـا بمخطوطات اللغات الإفريقية بالحرف العربي (العجمي)، فقضيت عشر سنوات أعمل بالمشروع والتعريف بسـت عشرة لغة إفريقية وبتراثها. وأشكر هنا أصدقاء في الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي للتعاون في تمويل البحث ونشره في هيئة الكتاب المصرية

عـام 2018. ويؤسـفني فعلًا ألا أجد الحماس الكافي للمُؤلَّف في السـوق الثقافي العربي إلا إذا اعتبرنا أنه عمل حديث سواء في تاريخ صدوره فضلًا عن موضوعه.

وفي هذا الاتجاه واصلت وضع اهتماماتي كمجال لحماس الآخرين وخاصة الشباب منهم. وأتيح لي بعض المال لتخصيص وديعة يُشكِّل عائدها جائزة سنوية باسم "جائزة حلمي شعراوي" للدراسات الإفريقية، انتظمت منذ 2010 حتى الآن (18/ 2019) ليصدر باسمها تسعة كتب عن المجتمعات والثقافـات الإفريقية المتنوعة من يراع عدد من مجموعة "إفريقانيون" من مصر وخارجها من أبناء القارة في القاهرة.

وقد أثار ذلك عددًا مـن الأصدقاء الباحثين ومعهم عائلتي الصغيرة لتشكيل لجنة باسم الجائزة تتسع لمجال عمل أكبر برفع قيمة الوديعة والجائزة حيث انتقلت الوديعة من 50 ألف جنيه إلى 150 ألف جنيه بعائد مناسب سنويًّا.

أشعر عندما وصلتُ إلى هذه السطور أن عليَّ أن أختار لحظة التوقف، لعرض بعض وقائع الخاص والعام طوال هذه الرحلة...